

اسم البرنامج: حديث الثورة

عنوان الحلقة: تحديات لجنة دستور ليبيا وفرص نجاحها

مقدم الحلقة: عبد القادر عياض

ضيوف الحلقة:

- عبد الحميد النعمي/أستاذ العلوم السياسية بجامعة طرابلس
- نزار كريكش/مدير مركز البيان للدراسات
- جمعة اعتيقة/نائب سابق لرئيس المؤتمر الوطني الليبي العام
- جمعة قماطي/سياسي ليبي

تاريخ الحلقة: 2014/2/20

المحاور:

- مؤشرات التصويت في انتخابات مجلس صياغة الدستور
- أهمية التوافق بين مكونات الشعب الليبي
- جدل حول المدة المخصصة للجنة الستين
- تحديات لجنة دستور ليبيا

عبد القادر عياض: أهلا بكم في حديث الثورة، بعد أيام حافلة بالتوتر تزامنت مع حلول ذكرى ثورة السابع عشر من فبراير في ليبيا توجه الناخبون الليبيون إلى صناديق الاقتراع لاختيار لجنة تضطلع بمهمة صياغة دستور للبلاد، اللجنة التي تتألف من ستين شخصية ستكون أمامها أربعة أشهر فقط لإنجاز مهمتها التي يتفق الجميع على صعوبتها، بيد أن عامل الوقت على أهميته ليس في الواقع التحدي الوحيد أمام لجنة الستين كما تسمى، ذلك أن صعوبة التوافق التي بدأت بمقاطعة بعض المكونات الليبية لانتخابات اللجنة نفسها تمثل في تجلياتها المختلفة عقبات سيكون على اللجنة ومن خلفها القوى السياسية الليبية تجاوزها للعبور بالبلاد إلى بر الأمان.

[تقرير مسجل]

تعليق صوتي: انتصرت الثورة الليبية ورحل القذافي بعد حكم ناهز أربعة عقود وما إن أفاق الليبيون من غمرة فرحتهم حتى بدؤوا يحلمون في إنشاء دولة جديدة، وخطوا على

ذلك الدرب عدة خطوات كان أولها إنشاء المجلس الانتقالي ثم بعد ذلك الحكومة المؤقتة، وعاشت البلاد طيلة هذه الفترة مراحل وصفها المراقبون بغير المستقرة، فالثوار يصرون على أن يكون لهم دور أساسي في المرحلة الانتقالية، بينما الحكومة عجزت عن فرض الأمن والاستقرار رغم محاولاتها المتكررة، وكان الليبيون وضمن ما قالوا إنها خطوات نحو الديمقراطية قد أجروا أول انتخابات برلمانية عام 2012 أسفرت عن مؤتمر وطني عام ليمسك بزمام الأمور ويقود الدولة الوليدة نحو آفاق أرحب، وتم انتخاب رئيس للوزراء ليشكل حكومة مؤقتة تأخذ البلاد يدا بيد مع المؤتمر الوطني العام في محاولة لاستكمال خطوات الديمقراطية، وخلال المسيرة طرأت متغيرات شعبية ورسمية بدأت تتشكل كتكتلات وتحالفات سياسية وربما عسكرية وظهرت خلافاتها علانية مما زاد من تعقيد المشهد، وبدأت تخرج أصوات تنادي برحيل الحكومة وأخرى برحيل المؤتمر الوطني العام بنفسه، وسط هذه الأجواء تأتي انتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور وهي هيئة يناط بها وضع دستور دائم للبلاد يحدد معالم نظام الحكم ووضع الأقليات وغير ذلك من أمور الدولة، ويأمل الليبيون أن تؤدي هذه اللجنة عملها على ما يرام وتؤسس بالفعل لدولة تسيير وفق ما يصفونه بطريق واضح يحقق لهم ما جاؤوا بثورتهم من أجله الحرية والديمقراطية.

[نهاية التقرير]

عبد القادر عياض: لمناقشة هذا الموضوع معنا من طرابلس كل من الدكتور عبد الحميد النعمي أستاذ العلوم السياسية بجامعة طرابلس وكذلك معنا الدكتور جمعة القماطي السياسي الليبي من بنغازي الدكتور نزار كريكش مدير مركز البيان للدراسات ومن مصراتة الدكتور جمعة اعتيقة النائب السابق لرئيس المؤتمر الوطني العام أهلاً بضيوفي من ليبيا، وأبدأ بالدكتور عبد الحميد النعمي لأسأله عما جرى هذا اليوم كيف يقرأ مؤشرات ما جرى في هذا اليوم من حيث هل ستكون دعماً قوياً لما بعدها في ظل ما تعرفه ليبيا أم أن المؤشرات تعطي عكس ذلك؟

مؤشرات التصويت في انتخابات مجلس صياغة الدستور

عبد الحميد النعمي: بسم الله الرحمن الرحيم الصلاة والسلام على أشرف المرسلين، طبعاً أولاً أهني الإخوة المواطنين والمواطنات الذين شاركوا في انتخاب لجنة الستين وهذا طبعاً دليل على حرصهم وروحهم الوطنية والحرص على المضي قدماً في بناء المؤسسات، طبعاً عملية الانتخاب اليوم جرت بشكل عام بشكل جيد بشكل مقبول بصفة عامة، بالرغم من بعض الاختناقات طبعاً لاحظنا بعض المشاكل في مناطق معينة زي درنة زي مرزق في الجنوب في أوباري في مناطق معينة، بالإضافة إلى تقاطع طريق الأمازيغ في منطقة بالجبيل الغربي طبعاً هذه كلها قضايا يعني من البداية كانت متوقعة، وهذا نتيجة لمشروع لجنة الستين نفسها، للأسف الشديد مشروع لجنة الستين في حد

ذاتها هو مشروع خلنا نقول ارتجالي وغير مدروس، بقرار إعداد الدستور من خلال لجنة الستين..

عبد القادر عيَّاض: دكتور عبد الحميد سنخوض في هذه المسألة ولكن دعني فقط أن استطلع آراء ضيوفي فيما جرى في هذا اليوم من حيث المؤشرات كيف قرؤها حتى الآن وهنا أسأل ضيفي من بنغازي الدكتور نزار كريكش؛ كيف وجدت ما جرى هذا اليوم من حيث القوة المطلوبة، الرسالة المراد إيصالها في هذا اليوم، كيف قرأت ما جرى في هذا اليوم؟

نزار كريكش: نعم أخي عبد القادر اليوم ما جرى عبّر عن وجود مشاكل حقيقية في العملية السياسية داخل ليبيا تمثلت أولاً في رفض بعض التوجهات للعملية الديمقراطية وللعملية الانتخابية وكان ذلك في درنة من خلال رفض العملية الديمقراطية من أساسها، الجانب الثاني الذي برز هذا اليوم هو رفض بعض المكونات أو أن هناك مطالب قد تكون مشروعة لبعض المكونات كالتبوع وكالأمازيغ فقد يعني لم تجر العملية الانتخابية في جبل نفوسة عند الأمازيغ وكذلك ثلاث مراكز في الكفرا التي لم تفتح من قبائل التبوع، السبب الثالث هو أسباب لوجستية وأسباب أمنية بحثة لم تصل بعض المعدات الانتخابية إلى مرزق، فنحن في مشهد سياسي التيار الأساسي فيه يدعم العملية الديمقراطية حوالي 350 ألف ناخب إلى حد الساعة الخامسة ونصف حسب تقرير المفوضية العليا شاركوا في الانتخابات من أصل مليون و300 ألف أو كسر، نسبة ضعيفة بعض الشيء ولكن هناك تيار أساسي لم يرفض يعني الذين ذهبوا للانتخابات هؤلاء يريدون انتخابات والبقية جزء منهم يرفض عملية الانتخابات لعدم الثقة بالأشخاص، وجزء يعني كان هناك عزوف طبيعي يحدث في أي عملية انتخابية، فهناك أسباب يجب معالجتها، السبب الأول هو رفض العملية الانتخابية من تيارات داخل البلد مكونات أو أعراق تريد مطالب معينة يجب معالجتها، كل هذا المسار يبين أن هناك مساراً ديمقراطياً يسير في ليبيا وهناك مشاكل عالقة تحتاج إلى مؤسسات تحوي حوار يوصل هذه العوائق إلى أن تلتحق وتتسق بالتيار الرئيسي للبلد، نعم.

عبد القادر عيَّاض: دكتور جمعة أعتيقة في مصراتة هل توافق ضيفي في بنغازي بأن هناك مسار ديمقراطي تسير فيه ليبيا وهناك بعض الملاحظات أو بعض العوائق ماذا عن السلب والإيجاب فيما جرى حتى الآن في هذا اليوم برأيك؟

جمعة أعتيقة: نعم أخي العزيز أنا أتفق مع أخي اللي سبقني وأرى أن هذا اليوم فعلاً أنتقل فيه حديث الثورة إلى فعل وإلى ممارسة، هو أحد المحطات الرئيسية لهذا المسار الطويل والشائك والمليء بالتحديات، اليوم إنا شخصياً انطباعي الشخصي كمواطن قرأت الفرحة قرأت الإصرار قرأت رسالة يعني أرسلها الناس البسطاء الصادقين الذين أحبوا ليبيا ويتمنوا أن تنشأ لهم دولة بدون أن يرسلوا رسالة بأنه لا حياد عن الطريق

الديمقراطي مهما حصل من اختلاف ولا حياد ولا ملاذ لهذا البلد إلا بالحوار وبالمشاركة الديمقراطية أنا أرى بأن العملية فعلاً تعتبر نقلة نوعية على هذا الطريق أيضاً أرى بأن ما يثيره البعض وسمعناه اليوم حول موضوع نسبة المشاركة وأسبابها وغيرها من الأمور أنا أرى أن لجنة صياغة الدستور أو صناعة الدستور المؤملة هي في الأصل كانت بالتعيين وفي كثير من التجارب العالمية والدولية تمت بالتعيين وهي كل ما تفعله بالمشاورات الوطنية وبمشاركة كل الأطراف السياسية والمواطنين.

عبد القادر عياض: فقط كما أشرت لضيبي من طرابلس الدكتور عبد الحميد النعمي، سوف نفضل في هذه المسألة في هذه الحلقة ولكن فقط كما قلت أردت أن أستمزج آراء ضيوف في هذه الحلقة فيما يتعلق بمؤشرات هذا اليوم أتوجه لضيبي في طرابلس الدكتور جمعة القماطي، ما جرى هذا اليوم خطوة للأمام أم خطوة تراوح مكانها؟

جمعة قماطي: نعم، بسم الله الرحمن الرحيم بالتأكيد هي الخطوة إلى الأمام ونحن وصلنا لمحطة مهمة ولاستحقاق مهم على طريق التحول إلى الديمقراطية وإلى دولة الدستور والمؤسسات نحن منذ البداية ومنذ التحرير في 2011 لم نكن نتوقع أن عملية التحول ستكون سهلة وتمر ببسر وسلاسة بل كنا ندرك جيداً أنها ستكون صعبة ومخاض عسير وولادة عسيرة لدولة ليبيا الجديدة دولة المؤسسات التي لم نشهدها منذ أكثر من أربعين سنة من الغياب التام لأي نوع من المأسسة والدسترة والقوانين في ليبيا، وبالتالي اليوم محطة مهمة وصلنا لها استحقاق مهم حققناه، هناك بعض السلبيات القليلة لو سمحت لي أذكرها وأعددها في مدينة درنة، مدينة درنة مدينة عريقة لها بصمتها في تاريخنا الوطني تريد أن تشارك بقوة ولكن عشرات أو بضع مئات من الذين يمارسون الغل والتنطع الديني ولا يؤمنون بالديمقراطية أصلاً منعوا باستخدام العنف منعوا المواطنين من أن يشاركوا في هذا الاستحقاق المهم، كذلك المؤسف أن إخواننا الأمازيغ لم يستطع المؤتمر الوطني في الأيام الماضية أن يصل معهم إلى توافق حول ضمان تضمين حقوقهم المشروعة الثقافية واللغوية في الدستور القادم وبالتالي اللجنة اليوم ستكون لجنة 58 وليست لجنة 60 ولكن ما زال الباب مفتوحاً على أن يحدث هناك توافق وتفاهم مع الإخوة الأمازيغ ويمكن أن يلحقوا بالعضوين الذين يمثلوا الأمازيغ والمطلوب هو المرونة من الطرفين أيضاً أعتقد أن بعض نشطاء الأمازيغ الذين يصرون على أن الأمازيغ لا بد أن تكون لهم الكلمة الأخيرة حتى في علم الدولة ونشيدنا الوطني هذا أمر ربما مغالين فيه ولكن بالتأكيد دسترة الثقافة واللغة الأمازيغية أمر مشروع وندعمه بقوة، أيضاً بعض الانفلات الأمني في الجنوب هو عامل سلبي نحن بلد مترامي الأطراف شاسع جداً وأيضاً يعني خلخلة أمنية موجودة، الحكومة الحالية تتحمل مسؤولية كبيرة في الخلخلة الأمنية الموجودة في درنة التي تكاد أن تكون خارج التغطية والحكومة لا تدري عليها، أنا أظن أن حكومة السيد زيدان أصبحت تؤمن بأن درنة داخل ليبيا أصلاً وهذا أمر مؤسف جداً لهذه المدينة العظيمة العريقة التي نحبا جميعاً، أما من ناحية الإيجابيات

فبالتأكيد..

أهمية التوافق بين مكونات الشعب الليبي

عبد القادر عياض: في ظل ما ذكرته دكتور جمعة وهنا سؤالي موجه إلى الأستاذ عبد الحميد النعمي فيما يتعلق بمسألة التوافق التي أشرت إليها هل ليبيا الآن محتاجة إلى التوافق وبالتالي كان يجب أخذ الاعتبار مثلاً على سبيل المثال موقف الأمازيغ من لجنة الستين أو آراء الكثير من الليبيين التي كانت لها مواقف معينة من هذه اللجنة والطريقة التي تم بها وما يتم بها، هل تعتقد بأن التوافق كان يجب أن يعطى وقتاً أكبر أم أن لا المضي بالمسار الديمقراطي على ما فيه من صعوبات يجب أن يكتمل ويسير؟

عبد الحميد النعمي: طبعاً التوافق بالنسبة للمجتمع الليبي كتركيبته هو تركيبة قبلية ومناطق طبعاً متباعدة وثقافات إلى حد ما مختلفة إلى حد ما، فالتوافق كان مطلباً أساسياً وكان يجب أن يكون هو الطريق الرئيسي لبناء الدستور من البداية من خلال المؤتمر الوطني لكن الإخوة في المجلس الانتقالي سامحهم الله اتخذوا قرار لجنة الستين طبعاً بشكل ارتجالي لإرضاء لبعض دعاة الفدرالية، فليس من باب السعي لبناء الدستور فبالتالي نحن الآن ندفع ضريبة الإجراءات الارتجالية التي اتخذت في السابق طبعاً الطريق السليم..

عبد القادر عياض: ما البديل في هذه الحالة دكتور عبد الحميد ما البديل في هذه الحالة؟

عبد الحميد النعمي: والمعتاد في كل دول العالم هو تشكيل لجنة لصياغة، نعم؟

عبد القادر عياض: ما هو البديل في هذه الحالة؟

عبد الحميد النعمي: الآن إحنا طبعاً أمام أمر واقع الآن أمام أمر واقع ليس لدينا إلا التعاطي مع هذه الحالة.

عبد القادر عياض: لا بأس، لا بأس انتقدت خطوة المجلس الانتقالي وقلت بأنها هي سبب ما آل إليه الوضع الآن ماذا عن البديل؟ سألتك عن البديل في حال انتقاد ما قام به المجلس الانتقالي؟

عبد الحميد النعمي: هو نحن سنصل إلى البديل بشكل أو بآخر يعني لجنة الستين مش تعمل الدستور لوحدها ستشكل لجنة مثلاً من 10 أو 15 واللجنة تبع 10 أو 15 هي ستشكل لجنة أخرى من ثلاثة أو أربع أشخاص في نهاية المطاف نجيب التوافق، يعني لجنة الستين مش ستقوم بإعداد الدستور لوحدها العمل السياسي سيتولاه المؤتمر الوطني وجانب الصياغة القانونية واللغوية سنتبناه لجنة مصغرة جداً من الخبراء والمتخصصين إذن لجنة الستين بشكل عام ستكون هيئة مساعدة للمؤتمر الوطني ولن تقوم بإعداد

الدستور لوحدها، وهذا الاتجاه كان ممكن نتوجه له من البداية قبلما نقرر أسلوب لجنة الستين كان من البداية المؤتمر الوطني يعين لجنة لإعداد الدستور من المتخصصين لإعداد الدستور وهذه اللجنة يمكن أن تكمل عملها خلال شهر أو في خلال 50 يوم كما شفنا مثلا الآن في مصر وفي تونس وفي دول أخرى، لكن بالنسبة لليبيا فعلاً لم يتم التعاطي على الاستحقاق الدستوري بجدية وبالتالي الآن بدأنا في أمواج يعني متضاربة، الآن أمامنا التوافق الإقليمي والتوافق الإقليمي لا يتم إلا بمحادثات سياسية وبجهد سياسي لازم يتبناه المؤتمر الوطني.

عبد القادر عياض: طيب بما أنك وصفت ما يجري الآن بأنه أمر واقعي وهنا سؤالي أوجهه لضيبي في بنغازي الدكتور نزار كريكش عن المهام المناطة بهذه اللجنة لجنة الستين، هل ترى الواقع الحالي في ليبيا في ظل اهتزاز صورة المؤسسات المشكّلة حتى الآن سواء ما يتعلق بالمؤتمر الوطني أو الحكومة أو الوزارات المنبثقة عن هذه الحكومة، كيف تتوقع وترى صورة هذه اللجنة وفي أي ظروف سوف تعمل؟

نزار كريكش: نعم هي ظروف بالتأكيد لن تكون سهلة بالنسبة للجنة الستين ولكن أظن أن الفصل بين العمل التشريعي أو التنفيذي للدولة وبين لجنة الستين سيساعد هذه اللجنة على العمل في هدوء كذلك بعدها عن الأضواء وعن الإعلام سيساعدها كذلك على أداء مهامها المهمة عسيرة ولكن نتمنى من الجميع أن يتعاون مع هذه اللجنة، طبعاً القضايا الأمنية في ليبيا لو رجعنا للماضي يعني من فترة 3 سنين كانت أسبابها إما اعتصامات لحقوق معينة التأخر في برنامج العدالة الانتقالية مشاكل قبلية مشاكل حدودية بعض مظاهر الغلو والتطرف يعني هذه المشاكل لا أظن بعضها قد يتداخل مع هذه اللجنة بحيث يقوم البعض يحاول البعض فرض بعض آرائه على هذه اللجنة ولكن نتمنى يعني قضية لما اتخذ المؤتمر الوطني قضية بأن هو يقوم بانتخابات مبكرة حاول أن يتماهى مع التجربة التونسية بأن يكون هناك رئيس دولة وهناك برلمان مفصول عن لجنة الستين ويتيح لها المجال، فالظروف لم تكن صعبة جداً وكذلك لم تكن سهلة إذا ما أحسن المؤتمر الوطني رعاية حوار وانتقال سلس السلطة منه إلى البرلمان القادم بحيث أن يرضي هذه المكونات جميعاً، يقوم كمؤسسة برعاية حوار وطني شامل للمشاكل التي ظهرت أثناء الانتخابات، أن يغطي على هذه اللجنة قدر ما يستطيع لكي تقوم بمهامها وتنتج لنا أو تصوغ لنا دستور ممكن أن نتوافق عليه.

عبد القادر عياض: دكتور جمعة اعتيقة في ظل الخصوصية الليبية سواءً بشرياً جغرافياً سياسياً التراكمات السياسية السابقة برأيك، ما هو تصورك لما يجب أن يتوفر من ظروف لهذه اللجنة حتى تخرج بدستور يتوافق عليه جملة الليبيين رغم تناقضاتهم؟

جمعة اعتيقة: نعم، أنا قبل أن أجيبك لو سمحت لي أريد أن أبدي ملاحظة بأن حديث الثورة هذه الليلة يبدو أنه سوف يتبدل دمه بين الأطراف المشاركة أنا كنت أتمنى أن هذا

الموضوع الهام وفي هذا الوقت أن يكون هناك صوت مغاير يمثل هؤلاء الناس الذين لديهم اعتراضات..

عبد القادر عياض: فلتكن أنت دكتور جمعة..

جمعة اعتيقة: لأننا نحن المتحاورون الآن ندور في نفس الحلقة بمعنى كان من الممكن أن يستفيد المواطن وأن يعطى فرصة لتوضيح بعض النقاط فيما لو كان هناك صوت آخر يعبر سلباً أو إيجاباً، يعبر عن آرائه على كل حال هذه ملاحظة عابرة.

عبد القادر عياض: تسعدني هذه الملاحظة دكتور جمعة تسعدني هذه الملاحظة ولتكن أنت الصوت الذي ربما ينقل الوجه الآخر لمن يعترض على ما جرى حتى الآن.

جمعة اعتيقة: والله الحقيقة أنا لا أستطيع أن أمثل دور خارج قناعاتي هذا الموضوع لا يمكن تحقيقه، لكن أقول لك أن بخصوص سؤال اللي حضرتك سألته بخصوص الخصوصية الليبية يعني بالتأكيد أن أي دستور في العالم لا يحمل الخصوصية الوطنية لا يحمل ملامح الهوية الوطنية ملامح الشخصية الليبية بمعناها الحقيقي بمعناها الجغرافي والديمقراطي والاجتماعي وسوسولوجي هذه طبعاً لن يكون إلا حبر على ورق ونحن جربنا هذه الأمور وصدر لدينا دستور في الـ 1951 عندما سقط لم يدافع عنه أحد، يعني هذه الحالة والاستعجال على الدستور أنا ضد هذه الفكرة نحن الآن نحتاج إلى دستور مؤقت لننظم به مرحلة الانتقال الثانية ونطلع من هذه الإشكالية، أما الدستور الدائم فيحتاج إلى وقت إلى مشاركة الناس إلى محاورة مثل هذه الأطراف التي لديها الحق في أن ترفع مطالبها وربما حتى تحتد فيها وأحياناً تنقلها بشكل رد فعل وانفعال على مراحل تاريخية سابقة عاشوا فيها التهميش والظلم حرّموا الأخوة الأمازيغ في عهد القذافي كما حرّموا الليبيين في الكثير لكن على سبيل المثال حرّموا حتى من إطلاق الأسماء الأمازيغية على أولادهم بقرار وكان هذا الموضوع يعني يشكل نوع من الاستفزاز نوع من الإهانة لهذا المكون.

عبد القادر عياض: المكون نعم.

جمعة اعتيقة: فنحن من المفروض فعلاً هذا الدستور أن نأخذه بتأني وبدراسة وبإشراك الناس، المشاورات الوطنية في الدساتير بتجارب الدول الأخرى اللي صنع الدساتير عصرية مدنية فاعلة مؤثرة بحياة الناس مؤثرة في المستقبل جاءت نتيجة المشاورات نحن الآن كيف نتخيل أن مائة وعشرين يوم من أول انعقاد للجنة الستين سوف تصدر لنا دستوراً دائماً يهدد مسار الدولة على مدى عقود قادمة، هذا أمر يجب وأنا أتمنى أن يطرح للرأي العام الليبي وأن يفهم الناس في ذلك وأن لا نلجأ إلى المقاطع الجاهزة نرجع إلى دستور 1951 معدل بـ 1963 دون النظر في إمكانية ذلك دون النظر في ملائمة ذلك يعني نحن أمامنا فرصة لماذا نضيع على أنفسنا فرصة قد ينشأ عنها لا سمح الله أن

الناس سيحبون وخيبة أملهم ستكون كبيرة في الدستور إن لم نعط المفهوم الحقيقي ونعطي للتجربة مداها ونشرك الناس ونعلمهم ما هو الدستور كيف إذا اعتدي عليه سوف يدافعون عنه يعني نحن هذه واحدة من النقاط الأساسية، فيما يتعلق بالحوار مع الأطراف الأخرى أنا دعوت دائماً حتى من خلال أصدقائي في الأمازيغ وغيرهم وزملائي السابقين على أن هذه الأمور لا مجال فيها لفرض رأي على أحد هذا حق دستوري للأمازيغ والمكونات الأخرى لا أحد يستطيع أن..

عبد القادر عياض: أشرت إلى موضوع الأمازيغ الدكتور جمعة هنا سؤالي موجه إلى الدكتور جمعة قماطي فيما يتعلق بمسألة مقاطعة الأمازيغ لهذه الانتخابات بالنظر إلى مطالبهم التي لم تتوفر ومسألة تخصيص كوتا للأقليات كالطوارق والأمازيغ وكذلك التبوست مقاعد للنساء، هل كان بالإمكان تقديم كوتا أكبر إيجاد حل آخر بحيث يضمن مشاركة مكون أساسي في ليبيا كالأمازيغ في هذه التجربة أو أن الواقع يقول غير ذلك وهذا أفضل ما يمكن تحقيقه من خلال الصيغة؟

جمعة قماطي: الإشكالية ليست في الكوتا وكم عدد الأمازيغ الذين سيكونون في لجنة الستين الإشكالية في أن قانون انتخاب لجنة الستين ينص على أن القرارات داخل لجنة الستين تكون بالأغلبية أو بأغلبية الثلثين والأخوة الأمازيغ قالوا بوضوح أن في القضايا التي تتعلق بحقوقهم الثقافية واللغوية بأن هذه حقوق طبيعية أساسية ولا يجب أن تخضع للتصويت وإنما تخضع للتوافق التام من قبل لجنة الستين، وبالتالي عندما يكون هناك اثنين أو واحد أو أكثر من اثنين من أعضاء الأمازيغ لا بد أن يوافقوا على المواد التي لها علاقة بالحقوق الثقافية واللغوية للأمازيغ وهذا أمر مشروع إذن نحن نتكلم على مطلب الأمازيغ في أن لجنة الستين في آلية عملها تحسم أمورها بالتوافق التام وليس في التصويت والأغلبية والأقلية، نفس الأمر الأخوة الأمازيغ يريدوا أن يخضع نفس الأمر في قضية اسم الدولة مثلاً لا يجوز الآن أن تقول بأن دولة ليبيا القادمة يكون اسمها مثلاً الجمهورية العربية الليبية يعني التأكيد على العربية وكأنه إنكار لوجود أعراق أخرى داخل ليبيا والحقيقة ليبيا دولة متعددة الأعراق والثقافات والأمازيغ هم أصل ليبيا وجزء أساسي من أصلاتها وإن كان المكون العربي أيضاً مكون رئيسي مثلاً كل دول شمال أفريقيا العربي يعني من المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس لا يوجد في اسمها كلمة العربية فلماذا هذا الإصرار من بعض بقايا التيار العروبي القومي على إقحام كلمة العربية في الاسم؟ الأخوة الأمازيغ يقولوا اسم الدولة نريد أن نتوافق عليه كذلك ولا يفرض علينا تعريب أو يعني إعطاء صبغة العروبية للدولة في الاسم مع التقدير والاحترام طبعاً لمكانة اللغة العربية والأخوة الأمازيغ طبعاً حريصون على اللغة العربية ربما مثلهم مثل بقية المجتمع الليبي هذا بالنسبة لشق الأمازيغ اسم لي أخي عبد القادر أن أوضح بعض النقاط الأخرى التي أعتقد أن تتضح من خلال الحوار..

عبد القادر عياض: بإيجاز لو سمحت.

جمعة قماطي: أولاً لجنة الستين نعم لجنة الستين الغير مربوطة الآن بسقف زمني طالما أن المؤتمر الوطني قرر مؤخراً أنه سيدخل مباشرة في إنهاء نفسه والتمهيد لانتخاب إطار تشريعي جديد مؤقت وهذا الإطار التشريعي الجديد المؤقت قد يسمى مجلس نواب قد يسمى مؤتمر وطني قد يسمى مجلس تأسيسي ولكننا سنصل إليه ربما خلال شهر قليلة جداً ننتخبه لمدة لا تقل عن ثمانية عشرة شهر وسيسير في خط متوازي تماماً مع لجنة الستين ولجنة الستين تعمل لوحدها بدون أي ضغوطات أو تأثير إلى أن تنجز هذا الدستور ليست أربعة أشهر الآن السقف الزمني تغير وبالتالي لجنة الستين ستنتقي في مدينة البيضاء في بداية مارس وتبدأ في عملها ولن تكون هناك ضغوطات زمنية عليها لإنجاز عملها وهذا الأمر..

عبد القادر عياض: طيب على كل دكتور جمعة..

جمعة قماطي: مهم لأننا لا نريد أن..

عبد القادر عياض: هذا ما سوف نخوض فيه ولكن بعد هذا الفاصل في الجزء الثاني من هذه الحلقة التي سنتناول فيها ما أشاره الدكتور جمعة قماطي وكذلك الدكتور جمعة اعتيقة فيما يتعلق ب هل المدة كافية المدة المخصصة لهذه اللجنة بالإضافة إلى ما قد يعترض عمل هذه اللجنة من صعوبات سواء من طبيعة الموضوعات المطروحة أو الظروف المحيطة بعمل هذه اللجنة، بعد الفاصل.

[فاصل إعلاني]

جدل حول المدة المخصصة للجنة الستين

عبد القادر عياض: أهلاً بكم من جديد في هذه الحلقة التي تناقش التحديات التي تواجه لجنة صياغة الدستور الليبي وفرص نجاحها في إخراج البلاد من أزمتها الراهنة، أجدد التحية بضيوفي من ليبيا من طرابلس ومن مصراتة وكذلك من بنغازي وأتوجه إلى مصراتة مع الدكتور جمعة اعتيقة كنت قد أشرت دكتور جمعة إلى مسألة الوقت المخصص لهذه اللجنة وأنه غير كاف للخروج بدستور يراهن عليه الليبيون بينما أشار الدكتور جمعة قماطي بأن مسألة الوقت مفتوحة بالنظر إلى ما سيطرأ على المشهد السياسي الليبي فيما يتعلق بالهيئة التشريعية القادمة في ليبيا، بهذه الصيغة هل حلت برأيك مشكلة التوقيت والزمن المتاح لهذه اللجنة؟

جمعة اعتيقة: والله إذا ما المؤتمر الوطني مثلما سمعنا ورأينا هو سينجز هذا التعديل بحيث يتيح لجنة الستين فعلاً الوقت الكافي فهو قد كفانا شر القتال وهذا هو الطريق الصحيح في رأيي، وسيتيح للجنة أن تشتغل فإنز إذا حلت هذه الإشكالية لم تعد قائمة

المشكلة، لكن أنا أريد أنا أقول شيء أن لجنة الستين أريد أن أعلق حتى على ما ذكر صديقي وأخي الدكتور النعمي بأن لجنة الستين وفقاً للإعلان الدستوري الحالي ما لم نر التعديل القادم هي مستقلة تماماً على المؤتمر، المؤتمر مهمته الوحيدة هي إصدار الدستور يعني إعداد وصياغته وطرحه للاستفتاء والاستفتاء عليه كله من مهام لجنة الستين، وأنا أقول لجنة الستين لأنني على يقين بعون الله بأن أخوتنا الأمازيغ سوف تحل هذه الإشكاليات وهذه التعقيدات البسيطة للحوار وسوف يلتحقون بركب الوطن كما عهدناهم دائماً لا يتأخرون ولا يمكثون فإذا كان اللجنة بالنسبة للمؤتمر الوطني ليس كما ذكر أخي النعمي بأن هي تساعد المؤتمر الوطني، المؤتمر الوطني وهذا كان محل اعتراض فأنا على المستوى الشخصي قلتها وكتبتها لأن كان المؤتمر الوطني اقتصر دوره على إصدار الدستور بعد الاستفتاء عليه ولو رجعنا للمواد في المادة 30 لوجدنا كل المهام ابتداء من الصياغة ثم كما قلت طرح للاستفتاء كله من اختصاص لجنة الستين ثم تقدمه للمؤتمر بعد الاستفتاء لإصداره يعني توفير الصفة الرسمية لإصداره الآن نأمل في هذا التعديل الدستوري القادم أن تصحح هذه الأمور مع الجسم التشريعي القادم أو الجسم الرئاسي أو شكل الحكم المؤقت اللي نتفق عليه بعون الله تصحح مثل هذه، إن أمام لجنة الستين فرصة كبيرة سواء من الناحية الواقعية سواء من ناحية الظروف يعني انعقادها مثلاً في المدينة البيضاء ربما سيوفر عليها كثير ما عانىها أيضاً في شيء آخر وهي أنها ليست لديها المشكلة التي وجدها مشكلة تشكيل اللجان، مشكلة اللجان اللي هي الكثير منها للأسف الشديد كان أداؤها متواضعا وليس هذا مجال للحديث عنها لكنها أربكتنا وأخذت الوقت ثم أن الجلسات كانت جلستين في الأسبوع وحاولنا أن نتحدث عن هذا جلستين لأن باقي اللجان تريد أن تجتمع، لجنة الستين ليس أمامها ذلك بإمكانها أن تتفرغ التفرغ الكامل وهذا هو المطلوب بأن تتفرغ لإعداد الدستور بالاستعانة كما قلت بالخبرات بالتشاور مع الناس ومع المواطن الليبي الذي يجب أن يجد نبضه الحقيقي في مواد هذا الدستور ولا يحس بأنها عبارة عن فبركة أو صناعة لغوية أو صناعة قانونية فرضت عليه أو أعطيت له وهو..

تحديات لجنة دستور ليبيا

عبد القادر عياض: دكتور جمعة في ظل هذه الأمانى وهذه المخاوف وهنا سؤالي موجه للدكتور عبد الحميد النعمي الدكتور جمعة تكلم عن جملة عوامل ربما قد تكون في صالح هذه اللجنة عندما تكلم عن مكان التثام هذه اللجنة في البيضاء في ذلك عدم انشغالها بتشكيل لجان لكن ماذا عن أهم الصعوبات التي سوف تواجه عمل هذه اللجنة؟

عبد الحميد النعمي: فعلاً بالإشارة إلى موضوع الصعوبات هذا يعيدنا للملاحظة التي أبدتها الدكتور جمعة وهي وأنا اتفق معه مبدئياً يعني أما بشكل عام طبعاً لجنة الدستور لجنة مستقلة مهمتها طبعاً إعداد صياغة الدستور هذا كلام متفقين فيه، لكن بالنظر إلى

خصوصية الحالة الليبية، الحالة الليبية الآن في هذه المرحلة بالذات لجنة الدستور أمامها قضايا كبرى، هذه القضايا لا يمكن أن نتوقع منها تقديم حل أو ابتكار حلول يفوق طاقتها ويفوق إمكانياتها مثلا قضية التوافق مع الأمازيغ هذه القضية تتطلب جهد كبير جدا يجب أن يتدخل فيها المؤتمر الوطني وأيضا حتى قوى أخرى من خارج المؤتمر الوطني لهذا السبب قلت أن عمل لجنة الدستور محتاجة للمؤتمر الوطني، المؤتمر الوطني لا بد أن..

عبد القادر عياض: لكن الدكتور جمعة يقول بأنها مسألة بسيطة فيما يتعلق بمسألة الأمازيغ.

عبد الحميد النعمي: لا، ما هي بسيطة هذه قضية كبيرة اليوم سمعنا أن بعض الأمازيغ يطالبوا بإنشاء برلمان أمازيغي خاص طبعا في هذه القضية يمكن أن تدفع الأمازيغ نحو مزيد من الراديكالية يعني نحو تجذر مطالبهم ومزيد من التطرف إذن إحنا لازم نتعامل معه بمرونة ولباقة وابتكار حلول هذه الإمكانيات يجب تكون على مستوى المؤتمر الوطني وعلى مستوى ليبيا كلها على مستوى الأحزاب والكتل ومنظمات المجتمع المدني التي يجب أن تتضافر الجهود لتسوية مثل هذه القضايا ولا ننتظر أن تعطينا لجنة الستين بحل سحري وهو ما يتجاوز حدود إمكانياتها وقدراتها هذه واحدة، كذلك قضايا أخرى زي مثلا القضية اللي فيها ملابس أيدولوجية وملابس دينية زي درنة زي الواقع الموجود الآن في درنة، هذه كلها قضايا تتطلب تضافر مؤسسات الدولة الليبية كلها ولا يجب أن نقف نتفرج على لجنة الستين.

عبد القادر عياض: لكن نحن نتكلم عن لجنة موكل لها مسألة الدستور.

عبد الحميد النعمي: كويس لكن في قضايا تتجاوز الدستور في قضايا يجب أن تعتبر من مدخلات الدستور، هذه المدخلات لا بد أن تقدم لها وليس أن تصنعها هي نفسها، اللي هي الوحدة الوطنية والتجانس الوطني والوفاق الوطني هو يعتبر مدخلة للدستور وبالتالي هذه المدخلة لا بد أن تقدم للجنة جاهزة ومن يقدم هذه المدخلة تقدمها الدولة كلها وأولها المؤتمر الوطني، إذن القضايا الكبرى زي هذه زي قضية الأمازيغ زي قضية درنة زي قضية التوافقات في الجنوب في كفرة أو في مرزق أو في مناطق مختلفة لا بد أن المؤتمر الوطني يبذل جهدا بشخصياته ومؤسساته وتجنيد مؤسسات المجتمع المدني والقبائل وغيرها لتجهيز الأرضية المناسبة وتهيئة الأرضية المناسبة لعمل لجنة الستين، إذن المؤتمر الوطني لا بد أن يستمر في مواكبة عمل لجنة الستين وأن لا نقف متفرجين ومنتظر أن تأتينا لجنة الستين بحل اللي هي غير قادرة عليه، إذن يجب أولا أن نقدم للجنة الستين هذه المدخلات ثم ننتظر منها ما يمكن أن تقدمه، طبعا هناك كثير من الصعوبات الأخرى ستأخذ منها وقت بالتأكيد طبعا هذا يتوقف على خارطة الطريق النهائية اللي ستستقر عليها الأمور من جانب المؤتمر الوطني هذه واحدة، وأيضا طبعا قضايا أخرى قضايا تتعلق مثلا بشكل الدولة قضايا تتعلق مثلا بالحكم المحلي بنظام الحكم وفي ذلك

قدمت عدة اقتراحات..

عبد القادر عيَّاض: دعني دكتور عبد الحميد دعني أمنح ضيفي من بنغازي الدكتور نزار كريكش أيضا أن يتقاسم معك جملة من هذه ومما طرحته الآن فيما يتعلق بالصعوبات المطروحة أمام لجنة الستين هل تحمل أكثر مما تحتمل وكان يجب قبل ذلك توفير الظروف حتى تقوم بعملها بشكل أفضل، دكتور نزار بالنظر إلى ما أشار إليه الدكتور عبد الحميد هل تعتقد بأن اللجنة بإمكانها أن تطرح هذه المسائل بجدية وتجد الحلول السحرية أم أن الواقع يقول غير ذلك؟

نزار كريكش: لو أخذت جانبا من الوقت فقط دعني أوضح أن أمام هذه اللجنة يعني حوالي أربعة أو خمس ضغوطات إذا استطاعت أن تتخطى هذه الضغوطات ستنتج في عملها، أول ضغط هو الضغط الإعلامي أظن أن في التجارب خاصة في التجربة الأميركية وبعض تجارب شرق أوروبا ما كان في الضغط الإعلامي يعني أخشى ما أخشاه أن تكون هذه اللجنة محط الإعلام ومحط الاتصالات الجهوية والقبلية فيصبح العضو يعني يحاول إرضاء من انتخبوه وهذا خلل دنيوي في قضية انتخاب لجنة الستين الذين لن يكونوا يعني أحرار في عملية صياغتهم الدستور وبالمناسبة في فلسفة الدساتير هناك يعني شيء مزمن لم يحل دائما أن من يضع الدستور هو سيعبر عن نفسه فإذن الضغط الإعلامي ضغط كبير جدا لو خفف عنه وأصبحوا يتعاملون لا أقول بسرية تامة ولكن أقول أن يخفف عنهم الضغط الإعلامي بمعنى أن لا يكونوا ضيوف دائمين على القنوات مما يجعلهم يعملون على يعني ما يطلبه المشاهدون، ثاني شيء الضغط الثاني اللي رح يكون أمامهم هو الضغط الأيديولوجي الضغط الأيديولوجي أن يهتم الناس بالتفاصيل وأن يظنوا كل ما يكتب في الدستور سيعبر عن آرائهم وأفكارهم بمعنى أن تصبح الأيديولوجي هي المسير لهذه اللجنة، بأنه يريد أو أن يظن أنه لو كتبت صيغة من صيغ معينة ستضمن له تطبيق كل ما يريده في الواقع الدساتير في الواقع الدساتير في الواقع هي ضمان للمجتمع وإطار قانوني يسهل حركة المجتمع ولا يصنع المجتمع، إذا استطاعوا ألا يهتموا في التفاصيل ينظروا إلى المستقبل، ينظروا إلى المستقبل هذه الأجيال، يرفقوا بالمجتمع من أفكارهم هم وينفصلوا عن ذواتهم ومصالحهم الشخصية ستنتج هذه اللجنة، الضغط الثالث هو الضغط المؤسسي أخي عبد القادر ليبيا أو في تصنف في علم الانتقال أو Transition State في الدول rotated Door بمعنى هو الباب المهترئ ما دام لا يوجد في الدولة مؤسسات تضمن اتصال هذه اللجنة بالمجتمع سيكون هناك خلل كبير جدا داخل هذه اللجنة بمعنى أن لجنة الستين يجب أن تعمل ويكون داخل الدولة في الأساس لجان للتواصل، هذه اللجان لم تصنع ولم يفلح المؤتمر الوطني في صناعتها، لذلك الدكتور عبد الحميد لما تحدث عن المؤتمر أن يواكب هذه لجنة الستين المؤتمر فشل فشلا ذريعا في التواصل المجتمعي، لم يشكل لجان للتواصل بل أن الاتصال المؤسسي أو العلاقات العامة داخل المؤتمر الوطني العام هي أفضل ما

يكون هي..

عبد القادر عياض: هل تتكلم عن المؤتمر الحالي أم المؤتمر كإطار؟

نزار كريكش: المؤتمر الوطني لم ينشأ مؤسسة للتواصل المجتمعي أي أنه لم ينجح في بناء مؤسسات قادرة على استطلاع الرأي بناء مؤسسات قادرة على الحوار عندها سهولة في التنقل وعندها معرفة بالمكونات الرئيسية في كل مدينة لم ينجح في هذا، فهذا الضغط المؤسساتي الحقيقة يحتاج من مؤسسات المجتمع المدني أن تتواصل وأن تقوم بهذه الدور نيابة عن الحكومة أن يكون هناك تقارير reporting system داخل لجنة الستين أن يكون هناك استطلاعات رأي ولو أسبوعيا للجنة الستين، أن يجدوا مادة جاهزة يتعاملوا معها، الضغط الإعلامي الضغط الأيديولوجي الضغط المؤسساتي ورابع ضغط وهو الضغط الأمني وحصل أن يكون الموضوع في البيضاء لان البيضاء يعني أمانة لحد إلى ما قد تسهل عمل لجنة الستين في اعتقادي أن هذا التصور إذا شارك الجميع فيه ويعني في مثل بليبيا يقول ما يضيق إلا على المجانيين إخوانا الأمازيغ له حوار يعني جاد معهم ورغبة في التوافق سنصل إلى حل والعالم مليء ويعني كوسوفو التي استقلت في 2008 من ضمن مكوناتها الصرب والصرب 6% والصرب الذين قاتلوا كوسوفو عندهم حق أن يمارسوا لغتهم فما بال في قوم يعني شاركونا الهموم شاركونا الحروب وسجن منهم من سجن وعذب منهم من عذب ألا يحق لهم أن يتحدثوا بلغتهم في مناطقهم وأن يمارسوا هذا الحق لهم، فأظن يعني إذا ما وفرت أو تخطينا الضغط الإعلامي والضغط المؤسسي والضغط الأيديولوجي والضغط الأمني ستنتج هذه اللجنة وستنجز عملها في الوقت المخصص لها إذا كان هناك وقت مخصص نعم.

عبد القادر عياض: دكتور جمعه القماطي هل تعتقد بأن هذه اللجنة والتي تكلمت عنها بالكثير من التفاؤل بالنظر إلى المتغيرات السياسية في ليبيا هل يمكن لها أن تنجح في ظل هذه الضغوط؟

جمعة قماطي: بالتأكيد يمكن لها أن تنجح لأن هناك إرادة حقيقية داخل المجتمع الليبي رغم التحديات الأمنية رغم وجود تجاذبات سياسية رغم وجود اختلافات رغم أننا غير قادرين بعد أن نجيد الحوار فيما بيننا غير قادرين بعد على أن نصل إلى توافقات فيما بيننا لأن هذه ثقافات جديدة حرمانا منها لأكثر من أربعين سنة رغم كل هذه التحديات بالتأكيد هناك إرادة قوية لئن تنجح لجنة الستين ولطالما أن الظروف الموضوعية موجودة في مدينة البيضاء والبيئة الأمنية متوفرة ولم تخضع لضغوطات يومية مباشرة والسقف الزمني لا يوجد هناك ضغط من ناحية السقف الزمني طالما أن المؤتمر سينتقل بنا إلى إطار شرعي جديد فبالأكيد هناك كل العوامل التي ستؤهلها للنجاح أهم شيء تقوم به لجنة الستين هو أن تعكس بهذا الدستور الجديد فهذه مسودة جديدة لماذا ثار الشعب الليبي، ثار الشعب الليبي من أجل الحرية والكرامة ويريدوا أن يوظف ثرواته في عدالة

اجتماعية من أجل ازدهاره، أيضا هذا الدستور لابد أن يعكس إلى جانب ترسيخ وتحصين الحريات الأساسية لابد أن يعكس التنوع الثقافي والتنوع العرقي الموجود وأن يشعر كل ليبي وكل توجه داخل ليبيا بأنه موجود داخل هذا الدستور، الذي لديه تحفظات على المركزية والمركزية مقبولة والتهميش المقبولة يجب أن يجد في هذا الدستور ما ينهي هذه المركزية والتهميش والذي يريد أن يرى هوية الشعب الليبي وأن الإسلام المكون والمحدد الأساسي لهوية الشعب الليبي يجب أن يرى هذا بالدستور الذي لا يريد أن نعود إلى حكم الفرد ويريد نظام حكم ليس فرديا أو رئاسيا مطلقا خوفا أن نعود إلى حكم الفرد المطلق والدكتاتور يجد هذا في الدستور الجديد، ومن يريد أن يرى أن ليبيا مجتمع شاب والمرأة لها دور أساسي فيه وشريك أساسي يجد هذا بالدستور، وبالتالي قضية التوافق مهمة الحوارات مهمة، أيضا هناك عوامل موازية يمكن أن تساعدنا في الوصول إلى هذا الدستور ونجح فيه كما نجحت جارتنا الشقيقة تونس وهو أن تكون هناك مصالح وطنية أن يتم تفعيل قانون العدالة الانتقالية أن يستمر ويترسخ الحوار الوطني وأن نتفق جميعا كليين بأننا سنحصر أمورنا وخلافاتنا دائما بالحوار وبقوة المنطق وليس بالسلاح ومنطق القوة كما رأينا في الأيام القليلة الماضية فهؤلاء بائسون ولن يساعدوننا أبدا على الوصول إلى دستور ودولة الدستور ومؤسسات.

عبد القادر عياض: دكتور عبد الحميد النعمي، هل تعتقد بأن الفاعلين دكتور عبد الحميد هل تعتقد بأن الفاعلين السياسيين، تسمعي دكتور جمعة تسمعي؟ دكتور عبد الحميد هل تعتقد بأن الفاعلين السياسيين الموجودين الآن في ليبيا طبعا بعيدا عن أي تأثيرات خارجية أو التأثيرات التفصيلية لبعض القوى الموجودة في ليبيا أتكلم عن الفاعلين السياسيين في ليبيا هل هناك رغبة لدى الأغلبية أو الجميع بالمضي بشكل ايجابي في هذه الخطوة؟

عبد الحميد النعمي: طبعا بالتأكيد هناك رغبة ما، لكن لا استطيع أن أوجه الاتهام لأحد بالتأكيد طبعا انه الجميع الذين شاركوا في الثورة وشاركوا بشكل طبعا متفاوت ولكن لكل طريقته ولكل أسلوبه الخاص في الوصول إلى بناء دولة القانون ودولة المؤسسات، طبعا كما أشار الإخوة الضيوف أن في بعض الفرقاء ليسوا مقتنعين تماما بجدوى الأسلوب الديمقراطي والآلية الديمقراطية، طبعا بعض الفرقاء أيضا لديهم وجهة نظر خاصة فيما يتعلق بآلية بناء الدولة هل يجب أن يكون هناك جيش قوي؟ هل يجب أن يكون هناك شرطة أو تعطى الأولوية لهيئات أخرى ومجموعات أخرى؟ وطبعا هذا عانينا منه كثيرا وربما هذا سبب رئيسي لتعثرنا السنتين الماضيين، إذن يعني هناك فعلا عدة تجاذبات هناك أيضا تفاوت ما بين الفاعلين في نظرهم للمجتمع الليبي بشكل عام، الكثير من الكيانات السياسية لديها قاعدة قبلية ولديها قاعدة جهوية وبالتالي طبعا كل طروحاتهم تتبع من المصالح المعينة للإقليم أو للقبيلة أو للفئة.

عبد القادر عيَّاض: أشكرك أدركنا الوقت دكتور عبد الحميد النعمي أستاذ العلوم السياسية بجامعة طرابلس شكرا جزيلا لك، كذلك اشكر الدكتور جمعة قماطي السياسي الليبي وأشكر أيضا ضيفي من بنغازي الدكتور نزار كريكش مدير مركز البيان للدراسات وأخيرا أشكر ضيفي من مصراتة الدكتور جمعة اعتيقة النائب السابق لرئيس المؤتمر الوطني الليبي العام، وبهذا تنتهي هذه الحلقة إلى اللقاء في حديث آخر من أحاديث الثورة العربية، إلى اللقاء.